ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Muhammad Ghanem Hammoud

University of Wasit / College of Education for Humanities

Email: STD2024308.mohammed.H@Uowasit.edu.iq

Keywords:

Statistics, inventories, census, taxes, Nile.

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 10.Sep.2025

Accepted 15.Oct.2025

Published 28.Nov.2025

Statistical system in ancient Egypt

A B S T R A C T

This study, titled "The Statistical System in Ancient Egypt," aims to shed light on the significant development of the administrative system adopted by the royal authority in the statistical system to assess resources, impose taxes, and organize human and economic activities. Statistics were an essential part of the central government's administration and were directly linked to the temple and the king. Their purpose was to estimate land, count the population, livestock, and economic assets, ensuring the continuity of the financial system and political and societal stability. The ancient Egyptian economy was organized with accurate records, through which the Egyptians were able to organize a complex agricultural society, plan their resources, control taxes, and direct labor to ensure the continuity of the state and its central system.

© 2025 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss3.5064

نظام الإحصاء في مصر القديمة

م.م. محمد غانم حمود

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص:

تهدف دراستنا هذه الموسومة بـ(نظام الإحصاء في مصر القديمة) الى تسليط الضوء على تطور النظام الإداري بشكل ملحوظ الذي اعتمدته السلطة الملكية في نظام الإحصاء لتقييم الموارد، وفرض الضرائب، وتنظيم الاعمال البشرية والاقتصادية ، اذ يعد الإحصاء جزءاً اساسياً من إدارة الدولة المركزية وكان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالمعبد والملك وكان الهدف منه تقدير الأراضي وتعداد السكان والمواشي والأصول الاقتصادية لضمان استمرارية النظام المالي والاستقرار السياسي والمجتمعي اذ نظم الاقتصاد المصري القديم بسجلات دقيقة استطاع المصريون من خلالها تنظيم مجتمع زراعي معقد وتخطيط لمواردهم وضبط الضرائب وتوجيه العمالة بما يضمن استمرارية الدولة ونظامها المركزي .

الكلمات المفتاحية: الإحصاء ، قوائم الجرد ، التعداد ، الضرائب ، النيل.

المقدمة

لقد اخذ الإحصاء في مصر القديمة شكل حجر الزاوية في الإدارة السياسية والاقتصادية عند الفراعنة القدماء، اذ انه لم يكن مجرد أداة لتسجيل الأرقام بل وسيلة استراتيجية لضمان ديمومة النظام المركزي ومراقبة الموارد، حتى تطورت أساليب الإحصاء بشكلها التدريجي منذ بداية الدولة القديمة مع التركيز المستمر على تقدير الأراضي الزراعية والموارد البشرية وكذلك الضرائب المفروضة على السكان والأصول بما يعكس البنية المعقدة للدولة المصرية وحرصها على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل لائق ودقيق.

وقد استندت أهمية الإحصاء في مصر القديمة لعدة عوامل أولها تحقيق العدالة المالية والضرائب وذلك يكون من خلال تسجيل أملاك الافراد والمعابد والدولة وضمان مساهمة كل شريحة بما يتناسب مع حجم املاكها او عملها، وثانياً تخطيط المشاريع الكبرى كالإنشاءات الملكية ودور العبادة عبر تقدير القوة العاملة والامكانيات والموارد المتاحة، ثالثاً الرصد السياسي والاجتماعي اذ أتيح للدولة توجيه السياسات الإدارية والاقتصادية بفاعلية وسجل في التعداد تفاصيل الاسر وعدد الافراد والطبقات العاملة وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المراجع العربية والمعربة والأجنبية وكان من اهم المراجع العربية ذات الصلة بالموضوع ما الفهُ الأستاذ (عبد العزيز صالح، تاريخ مصر القديمة، ج١) واما المصادر المعربة (انج بونيهيم ماري بفيرش لوقا، عالم المصريين) واما المراجع الأجنبية فقد كان أهمها (Natalie,Cäcilie Plate Das System der Besteuerung im Alten Ägypten).

وقد ختمت الدراسة بالاستنتاجات التي ضمت اهم الأفكار في تطور الإحصاء المصري القديم وتناولها البحث وأهم النتائج التي توصل اليها.

نظام الإحصاء في مصر القديمة:

منذ وقت مبكر جداً، دون المصريون أعداداً لا حصر لها من الوقائع الجغرافية، كارتفاع منسوب نهر النيل سنوياً، والموقع النسبي لمختلف البلدات على امتداد نهر النيل وتسجيل مساحة الأراضي كأساس لتقدير الضرائب على الأرض. وعلاوة على ذلك، فإليهم يعود الفضل في وضع أقدم رسم جغرافي تخطيطي، معروف فيما تعلم نقصد خريطة مناجم الذهب– التي يحتفظ بها المتحف الايطالي ويحدد هذا الرسم المسار الذي ينبغي أن يسلكه المرء للذهاب إلى مناجم الذهب، في بير الفواكير، في الصحراء الشرقية، كما تلتقي أيضاً، منذ وقت مبكر جداً، برغبة عارمة ذات بعد عالمي، ترمي إلى تصنيف وتسجيل البلدان والمناطق والبلدات أو الحيازات لأهداف دينية في المقام الأول(ماري، ٢٠١٤، ص١٦٢ –١٦٣).

قوائم الجرد:

إن أول أمثلتها تجده في قوائم الأملاك الجنائزية التي ظهرت أول ما ظهرت في المجموعات الملكية، زمن الدولة القديمة، التي صورت فيما بعد تصويراً مختصراً في بعض مصاطب الأفراد والمقصود بذلك استحضار رمزي للحيازات متخذة هيئة حاملي القرابين السائرين في مواكب احتفالية، ليشكلوا المخصصات الجنائزية (Archaeology, 2024, p. 158–208)، بالمصرية القديمة الموقوفة على المتوفى، ولكن ليس من المؤكد تأسيساً على ذلك، أن هذه التصاوير مطابقة الملكية عقارية حقيقية فربما لا يستقيم النظر إلى هذه الشخوص، إلا على الصعيد الرمزي، ضماناً لإمداد المغيرة باحتياجاتها، وفيما بعد تظهر هذه القوائم بانتظام في المعابد الإلهية، وبدلالة ذات بعد أكثر شمولاً هكذا تذكر اقسام البلاد

الإدارية والأقاليم، وقد دونت قائمة مماثلة، تعود إلى الدولة الوسطى، على قاعدة مقصورة من أوسرت الأول (١٩٧١ – ١٩٢٦ ق.م) في الكرنك (ليونارد، ١٩٧٩، ص٣٢٨)، التي جاء تصميمها كصورة مطابقة للكون، مع إضافة عند قاعدتها، إلى ما يشير إلى ربوع البلاد ولقى هذا الأسلوب في التسجيل رواجاً منقطع النظير في آخر أزمنة الحضارة الفرعونية، ففي معبد إدفو، يقوم نص جغرافي مسهب بإعداد حصر المجمل الأقاليم المصرية، فيذكر في كل مرة، عناصر على أكبر قدر من التفصيل عن الجانب الديني اسم الإقليم، وعاصمته، وأسماء ما يحتفظ به من ذخائر، وما يعبد فيه من آلهة، وتاريخ الاحتفال بالأعياد، وإذ صمم المعبد على صورة الكون، فإنه يسجل، محفورة على جدرانه، كل المعلومات الخاصة بمعرفة هذا الكون (ماري، ٢٠١٤، ص١٦٣-١٦٤).

السعي حثيثاً إلى العالمية:

ان معبد سواب او صواب في النوبة السفلى، من عهد الملك أمنحوتب الثالث (١٣٩١-١٣٥٣) ق.م، إذ صورت مجموعة من الأعداء المكيلين، إشارة إلى مجموع شعوب العالم المعروف، بل قد تركت خانات فارغة، تحسباً لملئها بأسماء سكان مناطق لم تعرف بعد، وإذا صح التعبير فقد فرضت عليهم حالة من العجز، حتى قبل أن يتم التعرف عليهم وفى معبد الكرنك، فإن برنامجاً زخرفياً، نفذه تحوتمس الثالث (١٤٧٩-١٤٢٥) ق.م، يعرف اصطلاحاً بالحديقة النباتية يقدم حصراً بمجمل نباتات العالم المعروف، مع إضافة منتجات غريبة ثم الحصول عليها نتيجة توليفة عدة أنواع، وفي معبد الأقصر تظهر قائمة كبيرة تضم البلدان المنجمية، وقد حفرت في عهد رعمسيس الثاني (١٢٧٩-١٢١٣ ق.م)، إنها تصور جنا ملتحية، كتشخيص المناطق النوبة والصحراء الشرقية والصحراء الغربية، فضلاً عن مناطق من الشرق الأدنى، وتعكس كل واحدة منها ثروة طائلة بالنسبة لمنطقتها. ويظهر تصنيف القائمة التي تسجل منتجات جاءت من الجهات الأصلية الأربع بكل وضوح التطلع إلى البعد العالمي، ومن الملاحظ في الحالتين الأخيرتين، أن إله المعبد الرئيسي وهو أمون في الحالة التي نحن بصددها، هو المستفيد، في نهاية الأمر من هذا التنظيم للعالم، فالقائمة تشكل في حد ذاتها، مدى استفادته من قرابين مجمل ما هو موجود بل وكل ما قد يوجد في المستقبل (ماري، ٢٠١٤، ص١٦٤).

التعداد:

الطريقة الأقدم لجمع البيانات لتحديد الضرائب والعمل الإلزامي لاحقًا هي التعداد السكاني وقد تم توثيقها منذ البدايات الأولى للتاريخ المصري، وسجلت مسارها في العديد من المقابر والمعابد وعلى الحجارة السنوية. كانت الأعداد حدثًا مهمًا للغاية في بداية المجتمع المصري القديم لدرجة أنها كانت تستخدم لتأريخ السنوات، وفي وقت لاحق تم استبدال هذا الشكل من التأريخ بسنوات حكم الملوك يمكن إثبات الأعداد منذ الأسرة الأولى، في البداية دون أي معلومات حول الكائن الذي يتم إحصاؤه، ومن الأسرة الرابعة فصاعداً، تم ذكر التعدادات بمزيد من التفصيل مثل "تعدادات الذهب والحقول" أو "تعدادات جميع الماشية الكبيرة والصغيرة" وكقاعدة عامة، كانت هذه التعدادات تجري كل عامين، ولكن مع نهاية عصر الدولة القديمة، أصبحت التعدادات تُجرى سنوياً بالفعل تظهر إحدى الرسوم التوضيحية من مقبرة تي في سقارة (حوالي ٢٧٠٠ ق.م) الماشية وهي تُقدم إلى المسؤولين للعد. يسجل (ويني- Wenu)، أحد حكام صعيد مصر خلال الأسرة السادسة، في مقبرته كيفية إجراء عد الولايات أثناء قيامه بكل مهمة " **لقد أحصيت كل ما يجب أن يُحسب للقصر في صعيد مصر مرتين لقد أحصيت كل الخدمات التي يجب أن تُحسب للقصر في صعيد مصر مرتين**" (Natalie, 2024, p.23).

كان تعداد السكان يعدل سنويا ليضم أحدث الإحصاءات والبيانات وذلك على يد كاتب القرية والمدينة، وهو الشيء نفسه الذي حدث بالنسبة إلى الأراضي الزراعية، حيث كانت بياناتها تمد الإدارة بالمعلومات الضرورية لفرض الضرائب على الأراضي ومنتجاتها، وقد نظم مسح الأراضي على يد الجهات المحلية وإداراتها الفرعية، وكان يتم تسجيل إحصاء كل قطعة أرض قائمة بذاتها، ثم توضع في قوائم مع ذكر بياناتها الطبوغرافية، ويتم مع ذكر كل مساحة من الأرض مع بعض الاختلافات المحلية تسجيل معدل ضرائبها، ودافعها سواء أكان المالك أم المستأجر)، ونوع المحصول الذي ينمو فيها، وكيف ومتى تصل إليها مياه الفيضان (سواء بطريقة طبيعية أو عن طريق ضخ المياه إليها) ومساحة سطحها طبقا لسجلات الأراضي الرسمية، كما كان يتم ذكر أي تغيير يحدث في ملكيتها، إذ كان يجب أن تذكر الحالة التي وجدت عليها الأراضي، وكان يحدث في بعض الأحيان تغيير في معدل ضرائبها من سنة إلى أخرى نتيجة لمستوى منسوب النيل لذلك كان على المزارع الذي تتأثر محاصيله نتيجة لهذا أن يسلم للدولة تقريراً عن مدى الأضرار التي أصابته مطالباً بتخفيض الضرائب المقررة عليه، وعندما يصل هذا التقرير إلى الدولة يقوم فريق من المفتشين بالانتقال إلى مكان الأرض مصطحبين معهم أحد المساحين للقيام بقياس الأرض التي أصابها الضرر، وسواء تم تقديم هذا الطلب بعد الفيضان مباشرة أو بعد عدة أشهر عند اقتراب موعد الحصاد، فقد كان يمكن للمفتشين بسهولة أن يتأكدوا من أن الأرض أصيبت بفيضان مرتفع أو أنها تركت عطشى (لويس، ٢٠٠٥، ص٢٤٥-٢٤٦).

المثير للاهتمام هنا هو أنه، من ناحية أخرى، جرت إحصائيتان في فترة واحدة، عادة كل عامين تم توثيق الانتقال من التعداد الثنائي إلى التعداد السنوي هنا، ويؤدي هذا أيضاً إلى فرض ضريبة سنوية، مما يشير إلى زيادة الحاجة المالية للدولة، ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه لم يتم إحصاء الماشية فقط، بل وأيضاً أعداد الماشية، أسئلة إدارة ولكن أيضاً مقدار العمل الذي تم إنجازه للقصر، وهذا يدل على أن إدارة الضرائب بدأت في وقت مبكر بجمع أرقام دقيقة حول ملكية العناصر التي كانت مهمة لجمع الضرائب، ولكن لم يكن يتم إحصاء الماشية فقط، بل أيضاً الأشياء الثمينة والأراضي والسكان أنفسهم، الذين كانوا يُطلب منهم العمل الإجباري كشكل خاص من أشكال الضرائب، ويبين هذا أن المصريين استخدموا التعدادات السكانية لتحديد العبء الضريبي على أساس القيم الفعلية. كان كل ما هو متاح فقط هو الذي يخضع للضرائب (Natalie, 2024, p.23-24)

ويعد النظام الضريبي أحد العناصر الأساسية للدولة، ففي عصر الرعامسة كانت الضرائب والرسوم تُدفع عادة بالعين أو من خلال العمل، وأن الضرائب كانت تُدفع للتاج، وليس للطبقات الإقطاعية المتوسطة على سبيل المثال . (Nutz, 2023, p.56)

أحد أكثر الوثائق شهرة فيما يتعلق بالضرائب هو بردية تورينو (صالح، ١٩٩٢، ص75-73)، المعروفة عموماً باسم بردية تورينو الضريبية. ونظراً لأن السير آلان جاردينر قام بتحرير الوثيقة وترجمتها بقدراته غير العادية، فإن الترجمة الجديدة ليست معروضة هنا، بل تعليق على قيمة النص. وعلى الرغم من ظهور كلمة simw بشكل هامشي فقط، فلا يمكن الجدال في أن النص مرتبط بشكل مباشر بالأنشطة الضريبية من نوع ما. إن الصفحة الأولى من النص كما تم حفظها تبدو وكأنها صفحة عنوان، تنص صراحة على أن أمير الحرب النوبي ب:-نهسي سمح بجمع الحبوب من أراضي الخاتو في فاراش، تحت مسؤولية ب: -هني، نبي سوبك، بواسطة كاتب المقبرة دوتيمس والبوابين. إن السبب وراء تفويض دوتيمس المحترم، كاتب المقبرة العظيمة النبيلة لملايين السنين من عهد الفرعون (ليبيه!)، بجمع الحبوب ليس واضحاً تماماً، حيث تجدر الإشارة إلى أن الحبوب التي تم جمعها لم يتم إحضارها مباشرة إلى العصابة في المقبرة، كما قد نتوقع لو كانت العصابة تعاني من نقص الدفع التقليدي. وقد ورد ذكر مثل هذا الموقف في رسالة من هذه الفترة:

"أرسل نسي- سبك كاتبك، ليذهب معه البواب دهوتي- مس والكاتب ب و ف- ن- إمن، فليأتوا بالحبوب، كاتبك مع كاتب المقبرة إيو.ف-ن-[إمن) والبواب دهوتي- مس أو البواب هينسو- مس. فليسرعوا لإحضار الحبوب حتى لا تسرق العصابة "

في حين أن المراسل المجهول لا يمكن أن يكون قد قصد هذا حرفياً، فإن بردية إضراب تورينو تشير إلى ما قد يحدث إذا خرجت الأمور عن السيطرة ٥٠٠ من الممكن أن يكون العمال قد طالبوا بالدفع، ومع ذلك، فمن غير الواضح لماذا كانوا يتوقعون الحصول على أجر على الإطلاق(Warburton 1997, p. 170) ، وان مصر كانت تضم 20000 مدينة او بلدة مأهولة بالسكان خلال حكم الملك أحمس الثاني (٥٧٥- ٥٢٦) ق.م (هيرودوت، ك٢، ق ١٧٧).

رصد مستويات مياه النيل:

لا يعد النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر فحسب، بل لعب أيضاً دوراً مهماً في الضرائب. ولذلك فليس من المستغرب أن يتمكن الناس في مصر القديمة من إيجاد طرق لتحديد ارتفاع فيضان النيل السنوي مسبقًاً. لم يكن فيضان النيل السنوي يجلب المياه لري الحقول فحسب، بل كان النهر يحمل أيضاً خلال موسم الفيضان (يونيو إلى سبتمبر) رواسب تعمل على تسميد التربة بشكل طبيعي، مما يجعل وادي النيل خصباً ويترك وراءه تربة سوداء. مقياس النيل هو مقياس الارتفاع الذي تم استخدامه منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد. م كان من الممكن التنبؤ بارتفاع فيضان النيل. تراوحت التصميمات الهيكلية من مقاييس بسيطة لمستوى المياه إلى سلالم هيكلية كبيرة، ولكنها كانت تُبنى دائماً في مواقع بارزة على طول ضفاف نهر النيل. حتى عام ١٩٠٦م، كانت هذه المرافق تستخدم لقياس مستوى نهر النيل سنوياً خلال موسم الفيضان (Natalie, 2024, p.24) .

مقياس النيل سميت بهذا الاسم بعض الآبار ذات الجدران المقسمة إلى درجات متتالية. وغالبا ما كانت تحفر على مقربة من المعابد، وتتصل بطبقة المياه الجوفية النيل وأكثر هذه المقاييس النيلية شهرة هو القائم بالفنتين، حيث يمكن النزول إليه بواسطة سلم مكون من تسعين درجة، ومدرج وفقا لمقياس الذراع (٥٠ سم) لتصل تلك الدرجات إلى مياه النهر، وفوق جدران البئر، سطرت التدرجات المحددة. وبذلك فعند بداية ارتفاع المياه ووفقا لتطابقها بالتدرج الطبيعي المعتاد، أو تخطيها له نحو الارتفاع، أو البقاء دون مستواه، يمكن توقع مدى ارتفاع فيضان النيل. وبالتالي العمل بقدر الإمكان على الحيلولة دون وقوع أخطار وكوارث سواء من الفيضان الشديد أو الفائق الهبوط (راشية، ٢٠٠٦، ص٤٥٥).

كانت أهم مقاييس النيل تقع في ممفيس، ودندرة، وأيضا في جزيرة الفنتين. وقد لوحظ مستوى المياه على وجه الخصوص في جزيرة إليفانتين من النهر، لأن هذا هو المكان الذي جاء منه الطوفان أولاً. وبهذه الطريقة، تم رصد الارتفاع المطرد في منسوب النهر، وأصبح من الممكن التنبؤ بما إذا كان الحصاد التالي سيكون أعلى من المتوسط أو منخفضا للغاية. كلما كان فيضان النيل أكثر خصوبة، كلما كان العائد المتوقع من الحقول أعلى، لأنه كلما زاد عدد الحقول التي تم ريها وتخصيبها بأفضل طريقة ممكنة. كلما ارتفع العائد في النهاية، كلما ارتفعت الضرائب الواجب دفعها. ولذلك لم يكن النيل شريان الحياة فحسب، بل كان أيضاً مقياساً لدخل الملك .(Natalie,2024, p.24-25)

تقدير العائد المتوقع للأرض:

كانت إحدى أهم الضرائب في البلاد هي الضريبة المفروضة على البط الذي يتم إنتاجه في الحقول. ومع ذلك، فأن المصريين ميزوا بين شكلين مختلفين من الحقول. من ناحية أخرى، هناك ما يسمى بحقول rmnj.r، وقد تم تخصيص هذه الحقول لمؤسسة محددة وكان العائد منها ينتمي بالكامل إلى هذه المؤسسة المالكة، مثل معبد محدد أو ميناء أو خزانة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حقول تم تصنيفها على أنها "حقول ضريبية". هذه الأراضي "تم تسليمها لأفراد، ومن حصاد هذه الحقول لم يُسمح لهؤلاء الأفراد بالاحتفاظ إلا بجزء معين من الغلة، وكان لابد من تسليم الباقي للمؤسسة المالكة. وبحسب باب هاراغي الثالث وهو جزء من وثائق إدارية رسمية او برديات ملكية، وتم إرسال لجان لمسح الأراضي وتحديد الضرائب وعملت هذه اللجان بالتعاون مع القادة الميدانيين في المناطق المعنية. تتألف هذه اللجان من "كاتب المساحة"، الذي كان بدوره مسؤولاً عن اثنين من الموظفين الميدانيين، وحامل الحبال ومشد الحبال". تم تقسيم المناطق التي يجب مسحها إلى أقسام منفصلة وانتقلت اللجان من الشمال إلى الجنوب وتمكنت من مسح المنطقة المخصصة لها بالكامل في غضون أيام قليلة. نتائج هذا وبعد ذلك تم ترتيب القياسات حسب المعابد والمؤسسات، والتي كان لها ترتيب محدد بدقة يتم حفظ هذه السجلات لدى بردية ولبور (Natalie,2024, p. 25–26)

يعد نموذج (بردية ولبور Pap. Wilbour) (Gardiner, p. 1–5)،فريدًا من نوعه لأنه لا يشير فقط إلى قياسات الحقول الفردية، بل يشير أيضاً إلى معامل الغلة، ونتيجة لذلك، عدد أكياس الحبوب التي كان يجب تسليمها. يختلف معامل العائد للحقول الإقطاعية حسب نوعية التربة. تم تمييز ثلاث فئات نوعية. أنتجت التربة "العادية" ٥ أكياس لكل أرورة (١ أرورة تعادل حوالي ٢٧٥٦,٥ متر مربع)، بينما أنتجت التربة "الطازجة" ١٠ أكياس، بينما أنتجت التربة "المتعبة" ٧,٥ أكياس. كانت الأنواع الأخيرة من التربة، على الأقل في باب ويلبور، هي الأكثر ندرة. تتميز البردية بكونها نوع من السجل العقاري، أي قائمة بالأراضي مع دليل للمؤسسات التي تنتمي إليها كل قطعة أرض. وهو يشير إلى حصة الحصاد التي يتعين دفعها كضريبة، وبالتالي فهو ليس مجرد سجل عقاري، بل هو أيضًا تحديد للضرائب، والتي تم تسليم النموذج الخاص بها. x*y mc =sy mc (% تمثل Arure، وy mc تمثل كمية الحبوب لكل Arure وxy mc تمثل كمية الحبوب في الحقل بأكمله) تتوفر أيضاً بيانات من Pap. Wilbour للحقول المملوكة للقطاع الخاص. وقد تم تسجيل حجم الحقل بالحبر الأسود ولم يكن له أي أهمية لأغراض الضرائب. خلف هذا الرقم الأسود يوجد حجم أصغر مكتوب بالحبر الأحمر. بالنسبة لهذه الأرقام الحمراء، ظل المعامل ثابتاً عند ١,٥ كيس لكل Arure. ولكن هذه الضريبة لا تؤخذ من الحقل بأكمله، بل من جزء منه فقط، ويتراوح هذا الجزء بين ١/٢٠ و١/٥. من المفترض أن الحصة تعتمد على عدد الأشخاص الذين يتعين إطعامهم من الحقل. فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يتعين إطعامهم، كلما كانت حصة الحقل المستخدمة لحساب الضريبة أصغر(Natalie,2024, p.26) .

الحصر والاحصاء الضريبي:

أدركت الدولة المصرية القديمة أهمية الحصر الضريبي في الجانب الزراعي، اذ دائب الفراعنة المصريون منذ عصر الاسرتين (الأولى والثانية) على حصر الملكيات الزراعية والحيوانية بشكل شبه دوري من اجل تحديد القيمة الضريبية المستحقة للدولة وكان معظم حكام الأقاليم يمثلون الإدارة التنفيذية فيشرفون على الحصر والاحصاء (الجزار، ٢٠١٤، ص٨٢)، اذ لم تكن الإدارة المركزية مقتصرة في تسجيل عامة الأراضي وانما كانت تقوم بتسجيلها لعدد الافراد اللذين يقيمون ي كل منها (بتري، ١٩٧٥، ص ١٢٨).

أما في الدولة الحديثة فقد حددت المساحة التي يتوجب على الفلاح زراعتها كما انها كانت تنظم حقوق المزارعين في المنفعة من بعض الأراضي الزراعية ومن جانب اخر فقد استخدموا الحبال ذات العقد لتقدير مساحة الأراضي من اجل ضمان تقدير الضرائب التي تفرض عليها من جانب وللتأكد من عدم التلاعب في حدودها من جانب أخر وقد عثر على صورة في أحد المزارع لفلاح في حقله مكتوب بجانبه ما يلي:

"اقسمُ بالإله العظيم رب السماوات ان الحدود الصحيحة في مكانها"

ويبدو من خلال النص ان لحدود الأراضي أهمية بالغة في تعاملات المصرية القيمة (نظير، ١٩٧٠، ص٤٧).

واما أهمية التدوين الضريبي في أوقات الحصاد فقد ذكر ايبو- ور **"انظر ... ان الحصاد يحدث ولكن لم يدون عنه شيء والكاتب يجلس في مكتبه ولكن يداه لا تعملان شيئاً"**

ويعني النص ان التدوين الضريبي يمثل أحد اهم مراكز سيطرة الدولة على البلاد وذلك لأنه يرتبط ارتباطاً بأهم مصادر الدخل (Gardinr, 1969, p.69)، وفي ذات الوقت كان من حق المزارع رفع شكواه الى الملك ان كانت الضريبة لا تنسجم مع ما ينتج مثال ذلك ما حدث في عهد الملك رعمسيس الثالث (١١٦٦- ١١٩٨ ق. م) اذ تقدم شخص يدعى (أمون إم وى) وكان مشرفاً على معابد بشكوى ن الضرائب المقررة عليه وهي عالية في الوقت الذي لا تنسجم مع ما ينتج وهو لم يتلق المستلزمات والمؤن التي تلتزم الدولة بتقديمها له (Abdixhiku, 2013,p.7).

إن رفض دفع الضرائب، أو على الأقل محاولة التهرب من دفعها، ربما يرجع إلى قدم جمع الضرائب ذاتها، ومن بين الصور الشائعة في مقابر الدولة القديمة، صور لمعاقبة دافعي الضرائب المهملين، وكثيراً ما نجد صوراً لمخالفين للقواعد وهم يتعرضون للضرب بالعصي من قِبَل موظفي الضرائب، على سبيل المثال، في مقبرة إبي، أمير الإقليم الثاني عشر خلال الأسرة السادسة في دير الجبراوي (وسط مصر)، يمكن رؤية المدين بالضرائب ملقى على الأرض وقد قيدت يداه وقدماه وهو يتلقى الضربات. والمشهد في مقبرة مننا، أحد كبار المسؤولين في الأسرة الثامنة عشرة، في طيبة، مماثل. وما لا تخبرنا به صور المقابر هذه هو عدد ضربات العصا ومقدار الضرائب المستحقة. ومن المستحيل بالتالي قياس مدى شدة العقوبة. منذ أقدم العصور، كان رؤساء المؤسسات ملزمين بتحصيل الدخل والضرائب التي يولدها الأفراد ونقلها إلى السلطة العليا. وكان رئيس العمال يعاقب بالضرب إذا سلم أقل من اللازم، لأنه كان مسؤولاً عن تسليم الضرائب المحددة كاملة. ولذلك فليس من المستغرب أنه لجأ أيضاً إلى الضرب بالعصا لإجبار المستحقين للضرائب على دفع كامل مبلغ الضرائب المفروضة عليهم(Natalie,2024, p.27) .

وفي كثير من الأحيان، كانت العقوبات أكثر قسوة في حالة انتهاك قرارات التحرير. على سبيل المثال، نص مرسوم ناوري الذي أصدره سيثوس الأول (١٩٧١-١٩٢٦) ق.م على أنه يجب قطع الأنوف والآذان عند أخذ ماشية المعبد؛ كما نص على العمل القسري واستعباد الزوجة والأبناء. إذا اختلس المشرفون الممتلكات الموكلة إليهم، فإنهم يواجهون الخازوق، وتتم مصادرة ممتلكاتهم، وتصبح العائلة ملكاً للمعبد. ولم يكن مسؤولو إدارة الضرائب مترددين عن المدينين الضريبين، وربما أيضاً لتقديم مثال رادع(Natalie,2024, p.27-28).

الاستنتاجات:

- دقة النظام الإداري المصري القديم اذ أظهرت البرديات (بردية ولبور وبردية تورينو) ان دولة الفراعنة قد امتلكت نظاماً ادارياً دقيقاً تضمن تسجيل الأراضي والمحاصيل والمواطنين والماشية وكل المقاطعات كانت تحصى بشكل منهجي وهو دليل على وجود مكاتب إدارية منهجية محلية قد نسقت مع السلطة الملكية.
- ارتبط الاقتصاد بالدولة ارتباطاً وثيقاً اذ ان الإحصاء لم يكن هدفه معرفة الأرقام بل هو أداة لضمان تحصيل الضرائب وتوزيع موارد الدولة بشكل عادل وسجلت البرديات ان الأراضي كانت مقسمة بين الملك والمعابد والملكية الخاصة وتفرض ضرائب وفق طبيعة الأرض واصحابها.
- لقد ركز الإحصاء بشكل دقيق على القوة العاملة وموارد الدولة ولم يقتصر على الممتلكات بل شمل العمال والحرفيين يضاف الى ذلك ان الإحصاء قد ساعد في تخطيط المشروعات الكبرى كالإنشاءات المعمارية من اهرامات ومعابد وتحديد الأجور والمرتبات، ان الإحصاء كشف عن البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري القديم والفلاحون والعبيد والكهنة والموظفون وايضاً قد ساعد الإحصاء في دراسة توزيع الثروة وارتباطه بالطبقات الاجتماعية وكان الإحصاء أداة رقابية لضمان دفع الضرائب ومراقبة انتاج المحاصيل ومراقبة التزامات الفلاحين اتجاه الدولة والمعابد.

الهوامش التعريفية والاحالة:

- المخصصات الجنائزية: وهي الممتلكات والموارد التي تخصص لدعم المتوفي في العالم الاخر وفق رؤى ومتقدات المصريون القدماء، وتشمل هذه المخصصات الغذاء والمشروبات والملابس والمقتنيات الثمينة والأراضي الزراعية والحيوانات والعمال الذين يوكلون للاعتناء بالمقبرة هدفها ضمان الحياة المستمرة والمريحة للميت في الحياة الاخرة وفق مفاهيم البعث والخلود لدى المصريين القدماء. للمزيد انظر: "The Archaeology of Pharaonic Egypt – Cambridge University Pres, 2024, pp. 158-208.
- الكرنك: قرية تقع على الضفة الشرقية للنيل على بعد ٢ كم شمال مدينة الأقصر وهي تحتوي على اطلال معابد كانت جزء من مدينة طيبة، واصل الكلمة معرف من الكلمة العربية (خورنق) التي أطلقها العرب عند دخولهم مصر على مجموعة المعابد الموجودة فيها. انظر: ليونارد، كوتريل، ونخبة من العلماء، الموسوعة الاثرية، ص٣٢٨.
- بردية تورينو (قائمة الملوك): وثيقة تاريخية تعود لعصر الاسرة (١٩) كتبت بالخط الهيراطيقي في طيبة ثم نقلت الى متحف تورينو في إيطاليا وهي تحفظ اليوم هناك وتضم أسماء الملوك الشرعيين والمغتصبين وحتى الثانويين للسلطة ومدد حكمهم، ورغم تعرضها للتلف الا انها تعد المصدر الأكثر دقة واعتمادا في دراسة تسلسل الاسر المصرية منذ بدايتها وحتى عصر الرعامسة. للمزيد انظر: صالح، عبد العزيز، تاريخ مصر القديمة، ج١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٣- ص٧٥.
- بردية ولبور: وهي بردية اقتصادية – إدارية تعود الى عهد الملك رعمسيس الخامس (١١٤٧-١١٤٣) ق. م وتم اكتشافها عام ١٨٩٩ على يد المستشرق الأمريكي تيشارلز إدون ولبور وسميت باسمه وهي من اهم واطول البرديات الباقية في مصر القديمة طولها عشر أمتار تضمنت تفصيلاً للأراضي الزراعية في إقليم مصر العليا مع تحديد طبيعتها وقيم الضرائب المفروضة عليها. للمزيد انظر: Gardiner, the Wilber papyrus oxford: oxford university press, vol. 1 , pp. 1-5.

المصادر والمراجع:

١- راشيه جي، الموسوعة الشاملة للحضارة الفرعونية، تر: فاطمة عبد الله محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢- ماري، أنج بونهيم، بفيرش، لوقا، عالم المصريين، تر: ماهر جويجاتي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.

٣- لويس،نافتال، الحياة اليومية في مصر الرومانية، تر: آمال محمد الروبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- صالح، عبد العزيز، تاريخ مصر القديمة، ج١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.

٥- الجزار، محمود عبد المنعم، الأغنام ودورها في الحياة الاقتصادية في مصر القديمة، مجلة أبحاث، العدد السادس، ٢٠١٤.

٦- نظير، وليام، الثروة النباتية عند قدماء المصريين، القاهرة ، ١٩٧٠.

٧- بتري، سير و.م فلندرز، الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، تر: حسن محمد جوهر، القاهرة، ١٩٧٥.

٨- كتاب هيرودوت، ك٢.

٩- : ليونارد، كوتريل، نخبة من العلماء، الموسوعة الاثرية العالمية، تر: د. محمد عبد القادر محمد و د. زكي سكندر، مر: د. عبد المنعم أبو بكر، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

1- Natalie, Cäcilie Plate, Das System der Besteuerung im Alten Ägypten, D i p l o m a r b e i t an der Hochschule für öffentliche Verwaltung und Rechtspflege (FH), Fortb - ildungszentrum des Freistaates Sachsen, Leipzig, 2024.

2- Nutz, Rainer, Zur Gesellschaft Ägyptens in der Ramessidenzeit, Dissertation Zur Erlangung der Würde eines Doktors der Philosophie vorgelegt der Philosophisch-Historischen Fakultät der Universität Basel, Basel, 2023.

3- Warburton, David A, State and Economy in Ancient Egypt: Fiscal Vocabulary of the New ، Kingdom, Posted at the Zurich Open Repository and Archive, University of Zurich, Germany,1997.

4- Gardiner, the Wilber papyrus oxford: oxford university press, vol. 1.

5- Gardinr, The Admnoitions of an Egyptian sage, Hildesheim, 1969.

6- Abdixhiku, L., Determinants of Business Tax evasion in Transition Economies, Doctoral thesis, Staffordshire University, 2013, p. 7